

الأسباب الداخلية لتصاعد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

أ.م.د. حيدر زاير العامري

الباحثة إحسان كريم شاكر

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط منبعاً لعدة صراعات داخلية تتولد منها أسباب لحدوث الأزمات الداخلية فيها وتساعد حالات الصراع سواء على المستوى الاقليمي او الدولي ويعود ذلك لعدة اسباب تم توضيحها في هذا البحث مثل طبيعة النظم السياسية القائمة في منطقة الشرق الاوسط، حيث يتميز بوجود العديد من الأنظمة الشمولية الملكية والجمهورية، وكذلك ما تتميز به هذه المنطقة من اختلافات عرقية واثنية تساعد في تصاعد الصراعات والازمات في منطقة الشرق الاوسط، وكذلك يتناول هذا البحث الاسباب السياسية والاقتصادية المتردية التي تساعد في تصاعد الصراعات في المنطقة.

إشكالية البحث:

يتناول البحث اشكالية وهي ماهي الأسباب الداخلية المتولدة من داخل منطقة الشرق الاوسط التي تعمل على تأزم حالات الصراع في منطقة الشرق الاوسط.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك عدة أسباب متنوعة تعمل على إثارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في عدة عوامل ذات بعد داخلي تعد من الأسباب المؤثرة بصورة مباشرة او غير مباشرة على تفشي ظاهرة الصراعات وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

منهجية البحث:

لإنجاز البحث تم الاعتماد على مناهج ومقاربات متعددة منها التقليدية ومنها الحديثة التي ساعدت في إنجاز البحث ومن أهمها:

الاعتماد على المدخل التاريخي الذي يعتبر من المداخل التقليدية ويتناول دراسة ووصف ما مضى من أحداث ووقائع حدثت في الماضي وتفسيرها والعمل على انتقادها بأسس علمية تمتاز بالدقة والمنهجية، وذلك من أجل التوصل لحقائق ومعلومات تساعد في فهم الواقع على أساس دراسة الماضي وكذلك التنبؤ بالمستقبل، كذلك اعتمد على مدخل التحليل النظمي الذي يعتمد على وصف الحقائق المنظمة وكذلك تفسير الوضع على ما هو عليه قائم وتحديد المتغيرات المتمثلة بالمدخلات وتحليلها وربطها من أجل التفسير للوصول إلى المخرجات، فضلاً عن اعتماد مداخل أو مقترحات أخرى في الدراسة التي تعد من المناهج أو المقاربات الحديثة كنظرية اللعبة وغيرها من النظريات التي تساعد في فهم الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة، تمثل المطلب الأول في النظم السياسية الشمولية (الملكية والجمهورية) والمطلب الثاني الاختلافات العرقية والاثنية وأثرها في الصراع والمطلب الثالث الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في الصراعات.

المطلب الأول: النظم السياسية الشمولية (الملكية والجمهورية):

يعرف النظام السياسي بأنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها التي تبين نظام الحكومة ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها ووظيفتها، ومركز الفرد وضماناته قبلها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها"^(١)، واستناداً إلى حكم الضرورة فإن ذلك يوجب وجود نظام سياسي يعمل على تحقيق أهداف المجتمع والحفاظ على استقرار العلاقات القائمة الداخلية والخارجية، ويتم ذلك بالتفاعل بين الأدوات وترابط العلاقات ما بين النظام السياسي في سلم من التراتبية الهرمية بين شبكاته والتي بدورها تحافظ على تحقيق الأهداف المعنية بالاستمرار المجتمعي وتفاعله.^(٢)

ويمكن تحديد مصطلح النظم السياسية بأنها تعني في مفهومها الدقيق المعاصر بالمؤسسات السياسية بالمعنى المتقدم أي مؤسسات منظمة تنظيم قانوني مسبق وتعتبر مؤسسات رسمية مرتبطة في الوقت

نفسه بأديولوجيات مجتمعية كالأفكار المذهبية، والاهداف العليا المحدد بهذا المجتمع، والقيم الاساسية التي أرسنها الايديولوجيات.

أولاً: اساس الشرعية في النظم السياسية الشمولية:

ارتبطت النظم السياسية الشمولية في نشأتها بظهور ثلاث انماط للأنظمة السياسية في اوربا عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى وهي النظام النازي في المانيا، في ظل النظم السياسية الديمقراطية التي تتيح للمواطنين ممارسة حقوقهم السياسية "في الديمقراطية وحدها تكون الدولة وطناً حقيقياً لجميع الأفراد الذين يؤلفونها ويستعد للدفاع عنها جنود عددهم يساوي عدد مواطنيها"^(٣)، والشمولية هي شكل من أشكال التنظيم السياسي يقوم على إذابة جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي (المجتمع) أو الشعب أو الأمة أو الدولة عن طريق القوة والقسر والجبر، ويمثل هذا الكل قائد واحد يجمع بين يديه كل السلطات وهو في الغالب شخصية كارزمية له قدرة على جذب الجماهير؛ ولهذا يقبونه بالزعيم ويطيعونه طاعة مطلقة، والشمولية مصطلح جديد بدأ استخدامه في علم الاجتماع والسياسة خلال القرن الماضي وعلى وجه الدقة في أواخر الثلاثينيات منه....، ولعل أهم الأمثلة على الشمولية في القرن الماضي إيطاليا في عهد موسوليني، وألمانيا في عهد هتلر، وإسبانيا في عهد فرانكو، والبرتغال في عهد سالازار... إلخ " ^(٤)، ولقد كانت الفلسفة السياسية عن هيجل من أكثر الفلسفات تأثيراً في النظم السياسية الشمولية؛ حيث يذهب هيجل في تمجيده للدولة على حساب الفرد إلى القول إن ما للإنسان من قيمة وحقيقة روحية إنما تأتي إليه عن طريق الدولة؛ وذلك لأن تلك الحقيقة المتمثلة في العقل تصبح بالنسبة له وجوداً موضوعياً مباشراً، وهو بهذا فقط يبلغ مرتبة الوعي الكامل، ويشارك في الحياة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية العادلة؛ إذ إن الدولة بقوانينها وتنظيماتها العامة المسيرة للعقل تهيب للإنسان الإرادة العامة التي بدونها لا تقوم للاتحاد قائمة لإرادته الخاصة؛ فالدولة هي الفكرة المقدسة كما توجد على الأرض ^(٥)، ولقد أدان هيجل الثورة الفرنسية ورأى أنها "بقدر ما سعت وراء مثلها العليا في الحرية والمساواة فقد خلدت في الواقع مغالطة الإقطاع القديم في شكل جديد، ولقد هبطت بالفروق الوظيفية بين الناس في قدراتهم

الاجتماعية إلى مساواة عامة سياسية مجردة جعلت علاقتهم بالدولة مجرد مسألة مصلحة شخصية، ووردت مؤسسات كل من المجتمع والدولة إلى أجهزة لمذهب المنفعة لإشباع حاجات خاصة وإرضاء ميول شخصية" (٦)، ويبدو واضحاً أن مفهوم هيجل عن المواطنة والمساواة والحرية جاء مغايراً لما هو متعارف عليه؛ حيث يرى هيجل ضرورة أن تتحول الرغبات والحاجات الإنسانية الخاصة إلى مؤسسات المجتمع المدني ثم على مستوى أعلى إلى مؤسسات الدولة، وأنه لا يمكن القول إن المجتمع أو الدولة يتوقفان فقط على الرضا الفردي.

لقد شهدت غالبية دول الشرق الأوسط أنظمة سياسية شمولية، وقد واجهت تلك الدول وانظمتها تحديات كثيرة، ومن أهم تلك التحديات التي تواجه دول الشرق الأوسط في ظل النظم الشمولية الحاكمة:

١. الاختلافات الأيديولوجية بين النخب الحاكمة في السلطة: لقد عرف القادة في دول الشرق الأوسط بمراحل متاخرة من تاريخ النظام السياسي بالتناقض الأيديولوجي، وقد برعوا في ترجمة التناقض إلى أفكار تأزمية تناقضية، مبتغية في تداعياتها الأطار المنشأ لما يحمل من قيم فكرية أسندت على أمال مؤطرة ومحفزة باتجاه بناء صرح حضاري يمثل دول الشرق الأوسط الذي يمكن ان يطلق عليه المرجعية الأيديولوجية*، ونتاج ذلك أصبحت دول الشرق الأوسط أمام اشكالية متصاعدة للبناء مفادها تاخر الاداء السياسي لدول الشرق الأوسط عن اللحاق بمدركات الامة ووعيتها الحضاري ليببدو ذلك التأخر واضحاً في العجز لمعظم دول الشرق الأوسط عن بناء نقاط الالتقاء بين ما تمتلكه من رؤى وبين المرجعية الأيديولوجية (٧)، وقد جعل القادة في دول الشرق الأوسط من المرجعية الفكرية اساساً لتبرير وجودهم فكراً وایدیولوجیاً، وعلى سبيل المثال نجد في العلاقات العربية -العربية التزمّت الواضح في الرأي اذ ان البعض من الساسة العرب اطر الدولة بأیدیولوجيته الى درجة باتت على البعض من الانظمة العربية انها تتعامل مع بعض الاطراف الاخرى وتتفاعل معها بجعل الاداء السياسي يمر عبر ما يحمله صانع القرار من فكر، وهذا ما جعل من السياسة بأن تكون رهينة الأيديولوجيات التعددية التناقضية (٨)

٢. التعسف من قبل النظام الحاكم في رؤيته لذاته على حساب رؤية الجميع: اغلب صفة تصبغت بها حكام دول الشرق الاوسط هي التزمّت في الرأي والرؤى الذاتية على حساب الجموع وهو ما دفع الى اضعاف البناء العربي بين دول الشرق الاوسط^(٩).

وعليه فإن الدول في منطقة الشرق تتميز بحكوماتها في الغالب بأنها نظم شمولية دكتاتورية انتزعت السلطة السياسية ابان الاستعمار الاوروبي عن طريق الانقلابات العسكرية او عن طريق الثورات الشعبية ويجب التمييز بين الحكم القائم على اساس الانقلاب العسكري يكون القائم بالانقلاب عن طريق الجهة العسكرية وتكون المصالح والمكاسب في الغالب لصفة شخصية او لصالح الجهات العسكرية المستفيدة، بينما في حالة الاحتجاجات الشعبية تكون المطالبة في الحكم واسقاط النظم عن طريق عمل جماهيري يبيد الاولوية الى المصالح المشتركة للشعب، لكن تكون هنالك حالة فوضى وحالة عدم توزيع السلطات على اساس الكفاءة او الاتزان في توزيع المناصب، ومن ذلك يلاحظ بأن اغلب البلدان في الشرق الاوسط تعاني من ظاهرة انعدام الديمقراطية والوعي الديمقراطي للشعوب والافراد، وفي هذه الحالة يكون المجتمع بحالة تراجع في ادراك الوعي الديمقراطي لانتقال السلطة ويكون هنالك خلل في توزيع السلطات، إذ ان انتقال الحكم عن طريق النظام الديمقراطي والانتخابات يكون الشعب مصدر السلطة، وان وانتقال السلطة للأفراد يكون باختيار الشعب وعن طريق الشعب بصورة مباشرة او غير مباشرة، وفي هذه الحالة تبرز سمة الاتزان والوعي الديمقراطي للحقوق والواجبات تجاه المواطن والمسؤول، بينما في حالة النظم الشمولية القائمة على اساس غير ديمقراطي لانتقال السلطة وتجاهل او تغييب دور الشعب لإقامة السلطات، هذا بدوره سيولد النظم الدكتاتورية المستبدة بإقامة الانظمة والاحكام التعسفية على مستوى الدولة داخلياً وخارجياً، ففي داخل الدولة يكون عدم مراعاة الحقوق والواجبات تجاه الشعب ومصادرة الحقوق المطالبة بالمشاركة السياسية او حرية التعبير عن الرأي، ومن هذه القيود تتولد حالة انفجار داخلي في داخل الانظمة على مستوى الدولة مولدة حالة الصراع وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني داخل الدولة وكذلك خارجها.

ثانياً: النظام الجمهوري كأمودج للنظم الديمقراطية

نظام الحكم الجمهوري هو نظام الحكومة العامة الأقرب إلى النظام الديمقراطي العام، الذي تعود أصوله إلى الحكم اللاتيني أو اليوناني، وهو يعني نظاماً أو أسلوباً حكومياً قائماً على مبدأ سيادة أبناء دولة واحدة ومشاركتهم في اختيار حاكمهم الذي يحدد مهام عمله من خلال الدستور، ويحق لشعب الجمهورية المشاركة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية، حيث لا يستطيع الحكام اتخاذ قرارات بمعزل عن رأي شعبهم من خلال الانتخابات والتصويت والتعبير عن الآراء، ويتم السماح لجميع فئات الشعب في القضايا والشؤون الهامة بحيث تكون نتيجة التصويت ملزمة للرئيس لتنفيذها اعتباراً من تاريخ الإعلان عن نتائج الاستفتاء، يشترط إرضاء الشعب لأداء الحاكم لضمان استمراره في السلطة، وكذلك تحديد مدة حكمه، فضلاً عن شروط أخرى تحددها دساتير الدول بحسب ظروفها وثقافتها، والنظم الديمقراطية - الجمهورية تكون اما رئاسية او برلمانية، كما انه لا توجد ملازمة بين ديمقراطية النظام كونه نظاماً جمهورياً، اذ من الممكن ان تكون هنالك نظم جمهورية ولكنها غير ديمقراطية، كما في الانظمة السياسية العربية، ويرتبط مدى تحقيق الاستقرار في الأنظمة العربية السياسية بمدى تحقيق توازن بينها وبين البيئة الاجتماعية وبذلك يتم تحقيق أربعة أبعاد تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي معا^(١٠):

أولاً: أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية.

ثانياً: هو أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجمعيات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

ثالثاً: إن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

رابعاً: أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة بان النخبة تمثل امتداداً لها.

خامساً: ان تستند تلك النظم على مبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية الحقيقية.

يمكن القول بأن الأنظمة العربية عجزت عن تحقيق هذا التوازن واتسمت بكونها أنظمة سلطوية - فردية تقوم على احتكار نخب معينة للحكم مع غياب المنافسة لها سواء أكان هذا الاحتكار بالقوة القمعية السافرة أم نتيجة قبول شعبي لا يعبر عن نفسه في صورة مشاركة ايجابية مع غياب كامل لدور المجتمع؛ فالاستبداد والاستفراد بالحكم والسلطة هو الذي أسهم في تدهور الأوضاع والتأثير في سياساتها الداخلية والخارجية^(١١)، وتعد مرحلة الستينات والسبعينات من القرن العشرين من أكثر المراحل التي تمت فيها عملية بناء الدولة على أسس سلطوية حيث مثلت مرحلة حاسمة في تطوير مؤسسات الدولة التسلطية وتطورها عبر العديد من الأطر التشريعية والإجراءات التي سمحت للدولة بالتدخل في كافة القطاعات وهذا التدخل لم يكن بأسلوب التغلغل لتقديم المنافع والخدمات للمجتمع بل من اجل بسط السيطرة^(١٢)، وفي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي، بدأت البلدان العربية بالاتجاه نحو الانفتاح السياسي والذي وصفه بعض الباحثين (بالإصلاح الليبرالي) نحو الديمقراطية وانحسار التسلط، إلا أن الواقع يشير إلى أنها لم تكن سوى أسلوب جديد في إدارة التناقضات في المجتمع السياسي، عملية دعائية وشكلية وليست واقعية وحقيقية،

ولذلك كانت معظم النظم السياسية العربية تحكم شعوبها على أسس سلطوية بعيدة عن أية أسس ديمقراطية، ويمكن إجمال أهم الخصائص التي اتصفت بها الأنظمة العربية، كالاتي:

١- فقدان الشرعية^(١٣)..

الشرعية هي العلاقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحاكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بتشريعات النظام السياسي وسياساته، وتحقق الشرعية بتوافر ركنين أساسيين، أما الركن الأول فهو أن يكون الشعب مصدر السلطات يمارسها عبر الانتخابات، أما الركن الثاني فيتحقق من خلال رضا المواطنين وتأييدهم للنخبة بناءً على أدائهم وانجازاتهم التي تلبى مطالبهم وتحقق طموحهم^(١٤)، إذ انه من المفترض ان كل نظام سياسي لابد من أن يحصل على الشرعية السياسية التي تضع المقبولية لدى الشعب بغض النظر عن

طريقة وصول النخبة الحاكمة للحكم سواء أكانت (دستورية أم غير دستورية) فلا يمكن تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره دون توفر الشرعية^(١٥)، وفيما يخص مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، واستقلالها السياسي، فإن النخب السياسية التي سيطرت على السلطة مارست في غالبيتها نوعاً من الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وقد ساعد على ذلك أن هذه النخب السياسية كانت من الطبقة الوسطى المتأثرة بالفكر الليبرالي والقومي الأوربي، وقد أضفت الممارسة الليبرالية شرعية على الكيان القطري وعلى النخب التقليدية الحاكمة، ولكن عدم مصداقية هذه الأخيرة في استكمال الاستقلال السياسي وتعثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، مكن الأحزاب والتنظيمات الأيديولوجية الناشئة من التأكيد على عبثية التجربة الليبرالية والإجهاز عليها، كما اختارت بعض الأنظمة العربية الإبقاء على مصدر الشرعية التقليدية الذي يستند إلى المرجعية الدينية أو ادعاء الانتساب إلى أصول قرشية (كالحال في الأردن والمغرب العربي) وحاول بعضهم الآخر بناء مصدر جديد للشرعية وهو العقلانية والدستورية، بينما حاولت بعض الأنظمة الأخرى التوفيق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، وأخيراً بعضهم إلى شرعية ثورية عمادها الأيدولوجيا والقيادة الكاريزمية ونظام الحزب الطليعي، وقد جربت بعض النخب في بعض الدول العربية أكثر من هذه المصادر في مراحل زمنية متلاحقة بعد الاستقلال دون أن تستقر على واحد منها^(١٦).

ثالثاً: أنواع الأنظمة الحاكمة في الدول العربية:

يقسم شكل الأنظمة الحاكمة في الدول العربية على نوعين وفقاً على معيار مصدر السلطة^(١٧):

أ- الأنظمة الملكية: وتعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على البعد الديني الإسلامي أو على البعد القبلي أو على البعدين معا والسلطة فيها هرمية، متماسكة، نواتها الأسرة الحاكمة في إطار تقاليد ثقافية تسبغ عليها شرعية تقليدية لا تقوم على مؤسسة المشاركة، هذا وقد حاولت بعض الأنظمة الملكية تدعيم شرعيتها بمظاهر العقلانية القانونية، كمصدر إضافي للشرعية كما هو الحال في

الكويت والأردن والمملكة المغربية، وهي أنظمة تبنت الكثير من التقاليد البرلمانية، إما المماليك والإمارات الأخرى، فأنها ذات طبيعة خاصة.

ب- الأنظمة الجمهورية: استندت هذه الأنظمة في شرعيتها إلى (أيديولوجيا ثورية) تمثل عقدا اجتماعيا صريحا أو ضمنيا بينها وبين شعوبها، وتلتزم بموجبه بناء مجتمع عصري تسوده العدالة والمساواة والحرية، اكتسبت هذه الإيديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية وشكلت أساساً متيناً لإضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة ومنحتها الجماهير الدعم والتأييد، ولكن المتغيرات الدولية والإخفاقات المتتالية وتبدد الأحلام بالوحدة القومية وتضخم دور الأنظمة الملكية في إدارة شؤون الوطن العربي وتبعته العديد من الأنظمة الجمهورية لها، كل ذلك جعل غالبية الأنظمة الجمهورية تفقد كثير من شرعيتها وفعاليتها على السواء.

٢- شيوع فكرة التوريث:

شهدت الدول العربية في النصف الثاني من القرن الماضي عدد كبير من الدول العربية ثورات أدت إلى إسقاط النظم الملكية والأخذ بالنظام الجمهوري، كما اقرت تلك الدول دساتير جديدة أخذت معظمها من فقرات الدستور الفرنسي، الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة من منطلق انه منتخب من قبل الشعب، ولكن معظم تلك النظم التي أقدمت على إجراء انتخابات رئاسية، لم تكن الا بمثابة بيعة لشخص الرئيس، ولكن مع مرور الوقت راحت تلك الأنظمة العربية تهيئ الأجواء لمسألة التوريث في الحكم (أي ان كل رئيس يهيئ احد أبنائه لتولي الحكم من بعده)، حتى وصفت بأنها قد تحولت إلى جمهوريات وراثية، وهو نمط جديد لم يشهده العالم من قبل، ومن الجدير بالذكر ان سوريا تعد هي الأسبق في مسألة التوريث السياسي وذلك في أواخر الثمانينيات عندما بدء الرئيس السابق (حافظ الأسد) بالإعداد لفكرة التوريث لابنه (باسل الأسد) إلا ان الأخير تعرض لحادث سير أدى الى وفاته، الأمر الذي اضطر (الأسد) للانتقال إلى ابنه (بشار الأسد)، وهذا ما حصل في سنة ٢٠٠٠، عندما نصب الأخير رئيساً للجمهورية، بعد تغيير الدستور الذي كان ينص على إن لا يقل عمر الرئيس عن (٤٠) سنة، كي يصبح

المطلوب (٣٤) سنة ليلائم عمر بشار آنذاك، وعلى ذلك حصل بشار بموجب استفتاء حصل في هذه السنة على ٩٧%^(١٨) دون السماح لأي اعتراض او نقد يوجه من اي جهة حتى من نائب الرئيس آنذاك (عبد الحليم خدام) الذي سبق وان صرح بان سوريا فيها مؤسسات دستورية وأنظمة برلمانية لنقل السلطة في حال وفاة الرئيس وانه لا مجال لوراثة الرئيس في سوريا^(١٩)، ومن بعد ذلك انتقلت فكرة التوريث الى باقي دول الوطن العربي ومنها مصر وليبيا، ففي مصر اخذ دور (جمال مبارك) ابن الرئيس يتصاعد في العملية السياسية وبالأخص مع بداية سنة ٢٠٠٠، عندما انظم الى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه والده وتساعد دوره السياسي بشكل اكبر عندما شكل لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم وتوليه أمانته ومن هنا بدأ الترويج لفكرة التوريث السياسي^(٢)، وفي ليبيا بدأ القذافي بفتح المجال لابنه (سيف الإسلام) في العمل السياسي وتصدر المشهد من خلال قيامه في حل الكثير من المشاكل الدولية مثل قضية الرهائن الأوربيين بالفلبين وفي الداخل ترأس جمعية حقوق الإنسان التي قامت بحملات للإفراج عن المعتقلين السياسيين وكما أطلقت الجمعية حملة ضد التعذيب في ليبيا والشرق الأوسط، كما قدم نفسه وكأنه مصلح سياسي حتى انه دعا إلى استحداث دستور دائم لليبيا وإجراء إصلاحات للنظام السياسي الليبي^(٣) كل ذلك تمهيداً لتقديمه كرئيس للدولة بعد والده، إما في اليمن فالوضع لم يختلف كثيراً عن سابقتها حيث عمل (علي عبد الله صالح) على إعداد نجله الأكبر (احمد) وهو يتمتع بنفوذ كبير في المجال العسكري والإداري وحتى في مجال الأعمال الخيرية فهو رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة (صالح الاجتماعية الخيرية للتنمية)، وعلى الرغم من إن الرئيس (صالح) قد نفى مسألة التوريث، إلا انه بدأت دعوات ومشاريع تطالب بترشيحه للحكم خلفاً لوالده، ومنها مبادرة (احمد من اجل اليمن) التي أطلقها احد رجال السلطة، ومما عزز هذا التوجه ترشيح (احمد) لانتخابات سنة ١٩٩٧ لمجلس النواب اليمني وضمن دائرة العاصمة وقد حقق فيها فوزاً ساحقاً^(٢٠).

نستنتج من كل ما تقدم إن معظم الحكام العرب لجئوا إلى أداة التوريث السياسي لنقل السلطة لأولادهم دون النظر إلى إرادة الشعوب أو حتى عدها بالحسبان، وكان ذلك من أسباب ازدياد غضب وسخط الشعوب العربية، وهو من ضمن دوافع الاحتجاجات التي اندلعت في معظم أرجاء المنطقة العربية. على الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي من حيث الشكل إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، ولكنها على الاغلب الأعم تواجه أزمة شرعية متفاقمة، وهذه الأزمة لها ثلاثة إبعاد مترابطة ومتداخلة هي: التراكمات التاريخية الموروثة التي تنزع إلى السلطوية الشاملة والتطورات المطلقة والبعد الإيديولوجي الذي سيتخذ من قضية التراث محوراً رئيسياً لتفاعلاته، والبعد المؤسسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصادياً وثقافياً في المجتمعات العربية^(٢١).

٣ - غياب ثقافة الإحلال:

الإحلال هو التعاقب وكلاهما يعني التداول السلمي على السلطة، وهذا المبدأ هو أحد الآليات التي تسهم في تنظيم التوازن السياسي في إطار دستوري، وهذا التوازن يتحقق بين الأغلبية والأقلية على وفق ما يحصل عليها كل منهما من أصوات انتخابية، هذا وتتعلق مسألة التداول السلمي للسلطة بقضيتين أساسيتين، يمكن عدهما بمثابة محركين أساسيين لها وهما؛ أولاً - وجود أحزاب سياسية، وثانياً - وجود انتخابات حرة، ولكن الإشكالية التي ترد هنا هي أن وجودهما يحتاج لدعامات أساسية تتمثل بالحرية الحقيقية في تشكيل الأحزاب وتمثيلها وإتباع نظم انتخابية ملائمة مع واقع المجتمع وانتماءاته والمهم أن تتسم بالنزاهة والشفافية، وواقع الحال يؤكد انعدام تلك الدعامات في عموم الدول العربية، إذ يلاحظ إن هاتين الآليتين هما مجرد شكل ووجودهما دعائي ليس إلا، إذ تفتقر إلى ابسط الضمانات وعلى ذلك سنناقش فيما يأتي هاتين المسألتين بشي من الإيجاز^(٢٢):-

أ - التعددية الحزبية:

في الوقت الذي لم تسمح بعض الدول العربية بوجود أحزاب سياسية على وجه الإطلاق سواء من الناحية الدستورية والقانونية أم على صعيد الممارسة السياسية ومن تلك الدول (ليبيا والسعودية والإمارات وقطر

وسلطنة عمان)، نجد إن دول عربية أخرى تقوم على أساس سيطرة الحزب الواحد، على سائر إرجاء الدولة، وعلى الرغم من إن معظم تلك الدول تسمح بوجود أحزاب أخرى بشكل قانوني رسمي، إلا أنها على صعيد الواقع، تفرض على نشاطها قيود جمة إلى الحد الذي يفضي إلى جعل المنافسة السياسية والآليات التي تنظمها مجرد عملية شكلية تصب في مصلحة النظام الحاكم، وعلى ذلك لا تمتلك تلك الأحزاب أية فرصة لقلب المعادلة السياسية ومن ثم لم يتحقق على ذلك مبدأ التداول السلمي للسلطة وعلى ذلك لا توجد إلا دول عربية محددة جداً تسمح بالنشاط الحزبي والتنافس على السلطة ومنها لبنان والعراق بعد سنة ٢٠٠٣.

ب - الانتخابات:

تعد الانتخابات بمثابة الدعامات الأساسية والوسيلة الثانية لتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، إلا أن الأنظمة العربية الحاكمة اتجهت إلى عدّ الانتخابات بمثابة غاية وليست وسيلة، تلجأ إليها هذه الأنظمة من أجل إضفاء الشرعية أمام الشعوب ولتخفيف الضغوط الخارجية التي تطالب بضرورة إجراء إصلاحات سياسية، ولذلك فالواقع في عموم الدول العربية، يؤكد أن هذه العملية الانتخابية تقتصر إلى أبسط شروط النزاهة والعدالة، وعلى الرغم من أن مجمل الدساتير العربية تشير إلى أن السيادة للشعب، إلا أن الحقيقة ظلت السيادة في واقع الممارسة بيد الحكام فحسب، حيث أصبح مفهوم السيادة مشخصاً في الحاكم ومجسداً لشخصيته، الأمر الذي أفضى إلى فقدان دواعي وجود العملية الانتخابية، وكذلك ضعف النزاهة وعدم احترام إرادة الناخبين في التعبير عن اختيارهم في التصويت، إضافة إلى أن ظاهرة التزوير هي السمة المشتركة بين مجمل النظم السياسية العربية^(٢٣)، وزيادة على ذلك ليس هنالك من دول عربية واحدة تخلو من النتائج الانتخابية غير العادلة نتيجة لعدم توافر أبسط شروط ومقومات العملية الانتخابية، ففي مصر كان الهدف الأول من إجراء الانتخابات هو إضفاء الشرعية المزيفة داخلياً وخارجياً على النظام السياسي فالعملية الانتخابية تعترتها كل مظاهر الفساد، وتبتعد كل البعد عن النزاهة والشفافية، وهي في الأساس آلية مهمة لتوزيع المنافع، بين أبناء العائلات الكبيرة ورجال الأعمال والموالين

للحزب الوطني وبذلك كانت العملية الانتخابية عبارة عن عملية تنافس بين أفراد النخبة الاقتصادية من أجل الحصول على مقاعد في البرلمان هو وحاشيته التي تحميه من الاتهامات الخاصة بالفساد والجرائم الأخرى^(٢٤).

المطلب الثاني: الاختلافات العرقية والاثنية وأثرها في الصراع:

إن مصطلح العرقية في علم دراسة البشرية مصطلح حديث، حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات، والدليل على ذلك لم يظهر في المنجد الانجليزي المشهور أوكسفورد (Oxford Dictionnary) الا في عام ١٩٧٢، أما كلمة عرق (ethnic)^(٢٥)، فهي قديمة، ومشتقة من الإغريقية (ethnos) التي بدورها مشتقة من^(٢٦) (ethnikos) وتعني في الأصل ملحد، وحسب اركسون (Eriksen) فالمصطلح استعمل بهذا المعنى في اللغة الانجليزية من منتصف القرن ١٤ حتى منتصف القرن ١٩^(٢٧)، واستخدم المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الشعوب غير المنحدرة من الأصل الانجليزي مثل اليهود والايطاليين والاييرلنديين، وتدل العرقية على الرمز والشعار والهوية للفرد، وهي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد من المجموعة العرقية التي ينتمي إليها فهذا التعريف يركز على الانتماء العرقي والاصل ويعد المفهوم الاساسي والمهم والواضح لجميع التعريفات المطلقة للعرقية في العلوم السياسية والاجتماعية وايضاً يطبق على مفهوم القومية، اذا ان الاصل هو الذي يميز شخص ما عن الاخر أي بين نحن وهم، فالمقرر العام للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والأقليات اعتمد على معايير الاختلاف في الدين والعرق واللغة، واعتبر ذلك كافياً لتمييز الأقلية عن المجموعة الأخرى، لكن ذلك، في الحقيقة، ناقص وغير كاف. وقد تم فيما بعد تدارك هذا النقص بإضافة عناصر أخرى من طرف الأمم المتحدة تتمثل في الثقافة، الجنس والقيم التقليدية. يمكن أن نعرف الأقلية بأنها مجموعة من الأفراد وتتميز عن بعضها بعوامل الدين أو العرق أو خصائص أخرى تميزها عن المجموعة العرقية الكبيرة، فالفرد الذي ينتمي إلى الأقلية المهيمنة قد يستعمل هويته كوسيلة للحصول على الامتيازات في الدولة كالمناصب السياسية والاقتصادية، وأما إذا كانت الأقلية في

وضع مسيطر عليها فالفرد الذي ينتمي إلى تلك الأقلية من المحتمل ألا يظهر هويته حتى لا يتعرض إلى اضطهاد وخاصة إذا كانت البلاد تتخبط في اضطرابات وحروب عرقية، ومنذ نهاية الحرب الباردة، ازدادت المطالب العرقية من أجل الاعتراف بخصوصيتها وتميزها الثقافي وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وشاهدنا انتعاشا للعرقيات، ولتفايدي مشاكل الأقليات في أوروبا عقد مؤتمر في هلسنكي حول حماية الأقليات الأوروبية وحق ممارسة شعائرها الدينية وتعلم لغتها، كما عقد مؤتمر عالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فيينا إذ نص على أن "المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان يؤكد بأنه من واجب الدول السهر على حماية الأفراد المنتمين إلى الأقليات وتمكينهم ممارسة كامل حقوقهم والحريات الأساسية دون تمييز وبصفة شرعية وفق القانون، وهذا طبقاً للإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الوطنية الأثنية واللغوية، فالأفراد لهم حق التمتع بثقافتهم الخاصة وممارسة ديانتهم واستعمال لغتهم الخاصة بكل حرية دون تمييز"^(٢٨)، وقد اكتسبت بعض الأقليات صيغة الأغلبية، ويحدث هذا عادة عن طريق انفصال مجموعة عرقية عن الدولة الأم، أو عن انهيار الدول مثل ما حدث عند تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، فعلى سبيل المثال كان الروس يشكلون أغلبية في عهد النظام الشيوعي، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحوا أقلية في عدد من الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي، وهو ما انطبق على يوغوسلافيا فالصرب أصبحوا أقلية في كرواتيا وسلوفينيا.

يعاني العالم العربي من ظاهرة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة خطرة تهدد أمن واستقرار العديد من دولها، وهذه الظاهرة هي بلا شك انعكاس للهويات والانتماءات المتعددة، إن ثراء المنطقة العربية في مجموعاتها الثقافية يتحقق وفق معايير التمييز، وفي مقدمتها معايير الدين واللغة، وقد تفاقمت خطورة هذه الظاهرة من خلال عمليات الفصل والتمييز التي مارسها الاستعمار الغربي في المجتمعات العربية^(٢٩)، واستغلال العديد من الجماعات الطائفية والعرقية بمنحهم امتيازات خاصة، وأصبحت الحقوق المكتسبة من أهم الأهداف التي تسعى هذه الجماعات للحفاظ عليها، وقد تفاقمت المعضلة بعد أن وضعت بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، الإمبراطورية العثمانية تحت سيطرة مشددة وعملت على

تفكيكها، وتقسيم دولها عندما ظهرت مشكلة الأقليات على أنها متأزمة في المنطقة العربية خاصة منذ أن ميزت السلطنة العثمانية بين الطبقة السائدة والعامّة، وقسمت المواطنين على أساس نظام الملل العثماني، الذي أعطى كل طائفة غير مسلمة الحق في إدارة شؤونها الدينية بمفردها وبناء مؤسساتها التعليمية والثقافية والاجتماعية، وإدارة شؤونها من خلال مجلس لكل منها، دون تدخل مباشر من السلطنة، لكن نظام الملل الذي شكل نموذجًا معقدًا للتعايش بين الطوائف والمذاهب، والجماعات الدينية والعرقية، في مرحلة السلطة التي امتدت طوال القرن السادس عشر والسابع عشر، أصبح عبئًا عليهم في مرحلة الضعف^(٣٠)، لذا يمكن التأكيد على أن قضية الأقليات التي انفجرت في السلطنة خلال القرن التاسع صعبة، وذلك بسبب الاعتداءات الداخلية التي تزامنت مع تزايد التدخلات الأوروبية لطرد القرار السياسي للسلطنة والسيطرة على قواتها البشرية واستنفاد مواردها الطبيعية، وجاء القرن العشرين لإكمال السيطرة السياسية الاستعمارية الأوروبية على العالم العربي بأكمله وتعميق هذه الكيانات المرتبطة بالتبعية الوطن العربي بشكل منفصل في المركز الاستعماري وهكذا نمت التفاعلات مع المركز وتوسعت على حساب تعاونه مع البيئة العربية، وتفاعل الأمر جدليا مع التنمية المشوهة للاقتصادات العربية التي استهدفت تلبية السوق الاحتياجات في الدول الاستعمارية، والنتيجة أعطت المزيد من التخلف والاعتماد الاقتصادي، وزادت النخب المحلية المستفيدة من واقع التدهور^(٣١)، ثم شهدت الفترة بين الحربين العالميتين نشاط استيطاني أجنبي في أكثر من ساحة عربية، إذ في فلسطين تضاعفت الهجرة الصهيونية التي بدأت في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، في العراق تضاعف عدد الأشوريين عندما هجر أكثر من أربعين ألف ضحية من الأناضول، والأكراد والأشوريين بأعداد كبيرة من إيران، وفي سوريا لجأت الجماعات الكردية والأرمنية بالمساعدة الإنجليزية والفرنسية، وفي لبنان جلب الفرنسيون اللاجئين الأرمن والسريانيين والأشوريين ومنحهم الجنسية، لقد تم استغلال الأقليات لتمير خطط الاستعمار، أنشأت أربعة كيانات في سوريا، ابتليت بها الثورة الشعبية بأغليبتها وأقلية في السودان، تبادل المبشرون وعملاء المخابرات الأدوار، وحاولوا فصل الجنوب عن الشمال، ثم تحولوا نحو استخدام الجنوب للضغط على الشمال، انتقل الأكراد

إلى العراق منذ عام ٢٠١٥، والآشوريون بقيادة (مار شمعون)* في عام ١٩٨٩، بتحريض من فرنسا بسبب الخلاف مع الانتداب البريطاني، لتخطيط الحدود العراقية السورية". في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تسارعت وتيرة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية بشكل مدمر^(٣٢). عندما تغير ميزان القوى، أصبحت المكاسب الموروثة عبئاً على جانبي الصراع وشهدت المرحلة تسارع وتيرة التغييرات التي بدأت منذ حوالي قرن، والتي هددت بتصفية مجموعة حقوق موروثة واستمر هذا الواقع، حيث أن المرحلة تشهد تحولاً نوعياً في مستوى التحديات المتعلقة بمشاكل الأقليات في أكثر من دولة عربية في مجال التحديات الداخلية، لم تعد مشكلة الطائفية مجرد ظاهرة دينية، ومضمونها هو الفرق في المعتقد والاجتهاد بين دولة واحدة، لكنها تحولت إلى معضلة اجتماعية ووطنية، في مواجهة التحديات الخارجية، وتطلعات التحالف الدولي والصهاينة لاستغلال مشكلة الأقليات في تمزيق النسيج الاجتماعي العربي، والسعي إلى توظيف المشكلة في الاستراتيجية التي تهدف إلى تحريك العالم العربي من التفتت إلى التفتت، والتي تشير إلى أن حقائق الجغرافيا العربية لا تتوقف عند حدود العالم العربي وقنوات اتصاله مع ما حوله، بل تمتد إلى داخله، لأن حدود استقرار الأقليات العرقية والطائفية والاثنية، لا تنطبق مع الحدود السياسية للدول العربية، خاصة وأن غالبية الأقليات لديها امتداد استيطاني في أكثر من دولة عربية، ولهذا فإن أن الخلاف العرقي يؤدي إلى اندلاع الخلافات، أي الأصل العرقي يصبح هو الأساس وأهم عنصر تتجند الدولة والأفراد حوله.

ويمكن تعريف الخلاف العرقي هو بين مجموعتين مختلفتين عرقياً وذلك بسبب الأصل اللغوي والدين، ولكي يكسب الخلاف العرقي خاصية عرقية يجب تسييسها، ولهذا تحدث الخلافات العرقية (ethnopolitics) يطلق عليها الخلافات العرقية السياسية وتعرف على أساس خلاف بين مجموعتين عرقيتين، وهذا ما برز أثناء اندلاع الخلاف في البحيرات الكبرى بين قبائل التوتسي والهوستو في رواندا، وكذلك بين روسيا والشيشان والقبارصة الأتراك واليونان، وكذلك الأكراد وتركيا، ويمكن أن يحدث النزاع ما بين عدة مجموعات عرقية لكنها حالات نادرة الحدوث على المستوى الدولي وأحسن مثال على ذلك هو

حالة يوغسلافيا خلاف بين البوسنيون والصرب والكروات عند بداية التسعينات، وهناك خلاف بين الدولة والمجموعة العرقية، ويحدث ذلك عندما تمثل الدولة أغلبية المجموعة العرقية التي تحتكر السلطة السياسية والموارد الاقتصادية، أما المجموعات العرقية الأخرى فهي مهمشة، كحالة ألبان كوسوفو في يوغسلافيا، وقد تتنوع أسباب الخلاف العرقي وقد يشمل عموماً تصادم في المصالح وصراع حول حقوق الإقليم، التربية، استعمال اللغة، التمثيل السياسي، الحرية، التمدين، المحافظة على الهوية أو الحكم الذاتي وتقرير المصير.

تتعدد أسباب الصراع من دولة إلى أخرى، وقد يرجع هذا الصراع إلى الاختلاف اللغوي، والديني والتنافس على المصادر الاقتصادية والسياسية للمجموعات العرقية، فمثلاً، يعتبر اختلاف اللغات هو السبب الرئيسي وراء الأزمات التي تتخبط فيها بلجيكا وهي التي هددت كذلك الوحدة الوطنية الكندية^(٣٣)، وكذلك في إيطاليا بين التيروليين والحكومة المركزية في روما. فاللغة لها مكانة هامة في حدوث الخلافات الدولية وخاصة

إذا علمنا أن هناك حوالي ٦٧٠٠ لغة في العالم لأقل من ٢٥٠ دولة مستقلة، وهناك ما بين ٩٠ إلى ٩٥% من لغات العالم غير معترف بها في الدولة، ونجد ٥٢% من لغات العالم يتكلم بها أقل من ١٠٠٠ شخص و٨٣% من جميع لغات العالم المتكلمة في الدولة هي معرضة للانقراض من طرف الدولة، ويقدر أن أكثر من نصف لغات العالم ستختفي في الخمسينات المقبلة^(٣٤)، وتتنازل وتتصارع المجموعات العرقية مع الدولة المركزية من أجل الاحتفاظ بهويتها اللغوية، وقد يرجع الخلاف إلى العامل الديني الذي هدد الوحدة اللبنانية بين مختلف الطوائف في السابق، وتتميز الخلافات العرقية بدرجة عالية من العنف، فاستعمال وإطلاق مصطلح الإبادة والتطهير العرقي والمذابح هي من السمات الرئيسية للخلافات العرقية فهذه بعض المجموعات العرقية هو محو العرقيات الأخرى وتطهيرها من الدولة^(٣٥)، والتي تتسبب في حالة عدم الاستقرار في الدول.

المطلب الثالث: الاسباب الاقتصادية والاجتماعية في الصراعات:

لوضع الاجتماعي والاقتصادي الأثر الواضح في تحديد مدى استقرار النظام القائم في أي بلد، ذلك أن العديد من الأمثلة التي شهدتها العالم بسقوط أنظمة حاكمة كانت لأسباب تعود لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد أو ذاك، وفيما يتعلق بالوضع داخل الدول العربية فيلاحظ أن هناك ظاهرة ملموسة وواضحة في جميع الدول العربية، ألا وهي ظاهرة التباين الاجتماعي والاقتصادي، ويلاحظ أن التكوين الاجتماعي في أغلب الدول المذكورة يتألف من طبقات اجتماعية متباعدة، وذلك تبعاً لنصيب كل فرد من الدخل القومي وما يتوفر له من أسباب العيش ووسائل الإنتاج، فظهرت أقلية غنية مترفة وأكثرية فقيرة محرومة، وطبقة متوسطة متأرجحة ما بين الاثنين وغالبا ما تتسم بضعف الإمكانيات وقلة التأثير^(٣٦)، وايضا إن بعض الأقلية تقع ضمن دائرة حاشية الحكام من أقاربهم وبعض رجال الأعمال والمستثمرين وملاك العقارات، أما أغلبية الشعب فهو يقع ضمن الأغلبية المحرومة الذين يسكنون المناطق الفقيرة من المدن والقرى والأرياف ومعظمهم من العمالة غير الماهرة أو محدودة المهارة فضلاً عن ذلك إن الغالبية العظمى هم أيضاً من الفلاحين، وفي المقابل فإن الفئة الحاكمة لا تضمن لهذه الفئة الحد الأدنى من الحقوق، ومن ذلك حق العيش والسكن والحق في الحصول على عمل مناسب^(٣٧) وغيرها من الحقوق التي تعد سبباً رئيساً في شيوع التدمير والإحباط والحدق ليس فقط على النظام وأنصاره بل على الطبقات الغنية أيضاً.

وتعود الأسباب التي أدت إلى تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى السياسات التي اتبعتها حكام معظم الدول العربية على مدى عقود خلت، فبعد إن اتبع معظم هؤلاء ومنذ الاستقلال سياسات تدرج تحت مسمى (الاشتراكية) والتي تركز على الدور المسيطر للدولة، أخذت بعد تدني أسعار النفط في الثمانينيات وانخفاض مؤشرات الاستثمار، وتحت ضغط من المؤسسات المالية الدولية في منتصف الثمانينيات بتعديل سياساتها لتصبح أكثر ملائمة مع الاقتصاد العالمي القائم على اقتصاد السوق^(٣٨)، ومما زاد الأمور تعقيداً انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ما أفضى إلى تزايد

القناعة بفشل نظرية الاشتراكية ونجاح النظرية الليبرالية التي روادها للعولمة*، فضلا عن ذلك فان اقتصاد الدول العربية اعتمد بشكل كبير على النفط ومشتقاته، مما عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي، وتحول الاقتصاد العربي تدريجيا إلى اقتصاد ريعي يقوم على المضاربات العقارية والمالية، وتراجعت القطاعات الزراعية والصناعية تراجعا ملموسا وهو ما اسفر عن الانكشافات أمام الخارج إلى مستويات خطيرة، كما أفضى نمط توزيع الربح وإعادة تدويره في المجتمع العربي إلى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية^(٣٩).

هذا ويمكن أن نلخص أهم سمتين أساسيتين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية التي شهدت تغيير بالآتي:-

أولاً: تزايد الفقر والبطالة

تعد ظاهرة تزايد الفقر والبطالة أهم المشاكل التي عانت منها شعوب المنطقة العربية على مدى العقود الماضية، فبحسب المؤشرات في هذا الإطار ازدادت حالات الفقر في البلدان العربية في السنوات الأخيرة لدى شرائح اجتماعية واسعة^(١)، أما ظاهرة البطالة التي ترتبط بشكل وثيق بالفقر كانت من الظواهر السياسية التي طالت حتى حاملي الشهادات، تعد من اخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، فقد وصل عدد العاطلين عن العمل وفقاً على تقرير منظمة العمل الدولية في سنة ٢٠١٠ إلى نحو ٢٥ مليون، وقد وصفت المنظمة المذكورة الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع وانه سوف يتجاوز الخطوط الحمراء، وعلى ذلك كانت ظاهرة الفقر والبطالة من الظواهر الشائعة في معظم الدول العربية وما يهمننا هو الوقوف على أبعاد هذه الظاهرة في الدول العربية التي شهدت ظاهرة التغيير^(٤٠)، يلاحظ مما تقدم إن البطالة والفقر أهم التحديات التي تواجه الدول العربية باعتبارها ظاهرة تمس عشرات الملايين من المواطنين العرب ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، إذ لا تكاد دولة تخلو من هذه الظاهرة وهذا يرجع إلى أسباب تتعلق بالسياسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة فضلاً عن الأزمات العالمية، وفيما يتعلق بتونس فعلى الرغم من المؤشرات الدولية إن صحت،

هي الأفضل مقارنة دول المنطقة إلا إن الواقع يشير إلى إن شعب هذه الدولة عانى كباقي البلدان العربية من نفس هاتين الظاهرتين.

ثانياً: تعشي ظاهرة الفساد:

يعد الفساد* جريمة لا يخلو منها إي مجتمع في العالم ولكن بالتأكيد بنسب متفاوتة، حيث يؤدي طبيعة النظام السياسي الأثر الواضح في التقليل من نسبة هذه الجريمة فيقل في الدول التي تقيم ضوابط مؤسسة وآليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه وتكثر منها الفرص الاقتصادية تحت آليات مراقبة، وبالمقابل يرتفع في الأنظمة التي تقل فيها الآليات المؤسسة ويزداد تحكم الدول في الموارد الاقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرص وجيزة للامشروعية يتعشى فيها الفساد حتى يصبح أمراً مقبولاً، وإن غالبية الدول العربية تعاني من تعشي ظاهرة الفساد حتى أصبحت جزءاً من سماتها. وأشارت إلى ذلك العديد من المنظمات والدراسات الدولية، ففي تقرير منظمة الشفافية الدولية أوضح إن الدول العربية من بين أكثر مناطق العالم فساداً، ولعل الأسباب في ذلك عديدة أهمها غياب الأطر القانونية والمؤسسية التي يمكن من خلالها تطويق هذه الظاهرة والتمكن من معالجتها معالجة فعالة، أضف إلى ذلك قناعة المواطن العربي وإدراكه المتزايد بان الفساد منتشر في الحكومات والمؤسسات العربية والأكثر من ذلك أخذت هذه الظاهرة تتجسد في إطار ثقافة سائدة في المجتمعات العربية^(٤١)، ويلاحظ بأن العديد من الثورات والانقلابات العسكرية التي شهدتها التاريخ (في جميع أنحاء العالم عامة والوطن العربي خاصة) كان الفساد هو العنصر الأساسي في اندلاعها وللجوء إلى القوة كأسلوب من اجل إحداث التغيير، وبالنسبة للإحداث التي شهدتها المنطقة العربية من احتجاجات كانت مسألة تعشي الفساد في مختلف القطاعات هي احد أهم الأسباب لاندلاعها^(٤٢).

مما تقدم يتضح لنا إن الواقع الاجتماعي للعالم العربي جاء خليط من البطالة والتردي في الوضع المعيشي ناهيك عن الفساد المستشري داخل مؤسساتها، والذي هو نتيجة طبيعة لأنظمة تحكمها

ديكتاتوريات شمولية تشكل مافيات لنهب واستغلال خيرات بلدانها، لذا كان أحد أهم العوامل التي دفعت بالشعوب للتحرك والاحتجاج ضد هذه الأنظمة.

الخاتمة:

وفي الختام يتوضح بان الاسباب الداخلية المسببة لحالات الصراع في منطقة الشرق الاوسط تكون على عدة مستويات واختلافات وان بطبيعة الحال المتمثل بطبيعة النظم الشمولية فإنه يولد حالات عدم الاستقرار السياسي بسبب الاضطهاد وحالات القمع لحريات التعبير والسيطرة على زمام الحكم وانتقال السلطة بصفة غير ديمقراطية وكذلك الاختلافات العرقية والاثنية لها الدور البالغ في حالات عدم الوفاق وحدث حالات الاختلافات بسبب التنوع العرقي والاثني الذي يولد في كثير من البلدان حالات التفرقة والطائفية التي تكون اساس لحدوث حالات الصراعات في نفس المنطقة وايضاً الاسباب الاقتصادية والاجتماعية وحالات انتشار الفساد الاداري جميع هذه الاسباب تعمل على زيادة حالات الصراع والاختلاف في منطقة الشرق الاوسط .

الهوامش:

- (١) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٠٠.
- (٢) صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، مطبوعات جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص ٢١٥.
- (٣) بويد شيفر، القومية عرض وتحليل، ترجمة: جعفر خصباك وعدنان الحميري دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٨٦.
- (٤) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية - دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس ١٩٩٤، ص ٦٣.
- (٥) عبد المعز نصر، في الدولة والمجتمع، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٩٨.
- (٦) جورج سباين، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧١، ج (٢)، ص ٨٦٨.

- (٧) منعم صاحي العمار، الحداثة وأثرها على ترهل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد (٢٥)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١، ص ١.
- (٨) محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل الى فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٨-٣٩.
- (٩) حسين شريف، النظام العربي في ضوء التحولات الدولية، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٨-٤٩.
- (١٠) توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٥٥.
- (١١) محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٢: وكذلك Hamid (2012، USA (May 8، Oxford University Press، the end post colonialism، Dabashi: The Arab Spring
- (١٢) حيدر إبراهيم علي، تجدد الاستبداد في الدول العربية، الدور المستقبلي للامنوقراطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٩١.
- (١٣) يعد ماكس فيبر هو أكثر من حاول تفسير مصادر الشرعية والذي أرجعها إلى ثلاثة مصادر هي (السلطة التقليدية - السلطة الملهمة - السلطة العقلانية / القانونية). للمزيد من التفاصيل راجع: صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨-١٤١.
- (١٤) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.م.ن)، (د.ت.ن) ج(٣)، ص ٤٥١.
- (١٥) عبد الإله بلقزيز، ورقة عمل، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي (حلقة نقاشية) مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٧٨.
- (١٦) ثناء فؤاد عبد الله، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص ٣٧.
- (١٧) احمد ناصوري، النظام السياسي وجدليته الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٢)، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٣٨١-٣٨٢.
- (١٨) خيرى عبد الرزاق جاسم، التغييرات في شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا) انموذجاً، الملف السياسي، العدد (٨٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠.

- (١٩) وللمزيد من التفاصيل يراجع: حمادة إمام، أبناء الرؤساء من القصور الى السجون، النور للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥
- (٢٠) خالد كاظم ابو دوح: ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير في مصر، محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١٢٠.
- (٢١) ثناء عبدالله: آليات التغيير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.
- (٢٢) حمود ابو طالب، ساحات ٢٠١١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص ١٧.
- (٢٣) مجموعة مؤلفين: الانفجار العربي الكبير، في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٢، ص ٢٨٨.
- (٢٤) خالد كاظم ابو دوح: مصدر سبق ذكره، ص ١١٨ - ١١٩.
- (٢٥) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكل الاقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د. ت. ن)، ص ٩٠.
- (26) N. Glazer and D. P. Moynihan, *Ethnicity Theory an Experience*, Massachussets Harvard University Press 1975, p.2.
- (27) Montsera Guibernau and John Rex, *The Ethnicity Reader, Nationalism and Migration*, (Oxford Polity Press 1999), p. 33 .
- (28) Nations Unies ،Deparment de l. information ،N°5 New York 1995 ،p.19. ينظر الخارطة رقم (٤) في ملحق الخرائط
- (٢٩) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، ١، (د. د. ن)، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦.
- (30) Nemer Subbah: L'evolution culturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'ecole libanaisev ،no: 76 Lyon ،1950 ،p: 23-24 .
- (٣١) مور بيرجر، العالم العربي اليوم، ترجمة: محي الدين محمد، دار مجلة شعر، بيروت، ١٩٦٣، ص ٢٢٤.
- (٣٢) إن ازدياد الحقوق الممنوحة للأقليات يحدث انقسامات أيولوجية داخل حدود الدولة القومية التي ظلت لعهود طويلة تخضع لأيديولوجية سياسية واحدة مجمعة لكل الأقليات المختلفة، وكانت أية أيولوجية فرعية لا تتوافق مع الأيديولوجية

القومية السائدة تعمل في الخفاء ولا تقوى على المطالبة بأية حقوق خاصة، ولكن في ظل انتهاك الأيديولوجيات القومية فإن الصراع الأيديولوجي والثقافي والديني سوف يؤدي دون شك إلى تفكك الرباط القومي والصراع على السلطة الذي سيؤدي حتمًا إلى العودة إلى الاستبدادية متى وصلت أي من الأقليات للسلطة من أجل أن تستمر وتحفظ بقاءها في رد فعل للصراعات والنزاعات المحيطة بها.

(33) A. Said and Saimmons Editors, *Ethnicity in an International Context*, (New Brunswick : Transactions books), p. 25.

(34) Svante Ocornell, *Institutions Identity and Ethnic Conflict*, *International Experiences and its Implications for the Caucase*, Nation and Nationalism2: 3 1997, p. 7 .

(35) Albert Schnabel, *Preventing Wars Within States*, *What Can Intergovernmental Organisations do in Africa in a Continent Apart? Kosovo, Africa and Humanitarian Intervention* ?Edited by Elizabeth Sidnapolis, South Africa of International Affairs 2001, p 3.

(٣٦) محمد هاشم خواجية، توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٨٦.

(٣٧) سري هاشم محمد صادق، أزمة الديمقراطية في الأنظمة العربية وأثرها على المشاريع الوندوية - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤، ص٤٨-٥٠.

(٣٨) عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٩-٩٠.

(٣٩) إكرام هادي حمزة كاظم: حقوق الإنسان في الوطن العربي وسياسة الإصلاح، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٤، وكذلك للمزيد من التفاصيل حول موضوع الفقر في الوطن العربي انظر: عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

(٤٠) مهدي علي ابو فطيم: الربيع العربي، الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، وسائل الإعلام العالمية، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٣.

* يعرف الفساد على انه (حالة تسود بيئة تساند فيها السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وتتم معظم المعاملات في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية، كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات وما إلى ذلك) وهنالك نوعين من الفساد، الفساد الكبير الذي يحترف فيه كبار الموظفين وأحياناً الوزراء بل حتى رؤساء الدول المتريعين على قمة الهرم الاجتماعي والاقتصادي، وتتلخص أعمالهم بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص. والفساد الصغير الذي يختص به الموظفين الصغار من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة قيامهم بأعمال غير مشروعة كالرشاوى... وللمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٤، ص ٣٩.

(٤١) مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، ص ٢٠٠٩. <https://alraziuni.edu.ye/> تاريخ الزيارة ٢٠/٤/٢٠٢٠.

(٤٢) مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٧٥.

المراجع:

١. احمد ناصوري، النظام السياسي وجدليته الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (٢)، دمشق، ٢٠٠٨.
٢. إكرام هادي حمزة كاظم: حقوق الإنسان في الوطن العربي وسياسة الإصلاح، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٦.
٣. إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية - دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (١٨٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس ١٩٩٤.
٤. برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، ١، (د. د. ن)، بيروت، ١٩٧٩.
٥. بويد شيفر، القومية عرض وتحليل، ترجمة: جعفر خصباك وعدنان الحميري دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٦.
٦. توفيق المديني وآخرون، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٧. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
٨. ثناء فؤاد عبد الله، ملامح وآفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
٩. جورج سباين، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧١، ج (٢).
١٠. حسين شريف، النظام العربي في ضوء التحولات الدولية، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣٠٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
١١. حمادة إمام، أبناء الرؤساء من القصور الى السجون، النور للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.
١٢. حمود ابو طالب، ساحات ٢٠١١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.
١٣. حيدر إبراهيم علي، تجدد الاستبداد في الدول العربية، الدور المستقبلي للامنوقراطييه، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
١٤. خالد كاظم ابو دوح: ثورة ٢٥ كانون الثاني / يناير في مصر، محاولة للفهم السوسبيولوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
١٥. خيرى عبد الرزاق جاسم، التغيرات في شمال أفريقيا (تونس، مصر، ليبيا) انموذجاً، الملف السياسي، العدد (٨٣)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١١.
١٦. زياد حافظ، حول المرجعية في التيار القومي، مجلة المستقبل العربي، عدد (٣١٤)، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٧. سرى هاشم محمد صادق، أزمة الديمقراطية في الأنظمة العربية وأثرها على المشاريع الوحدوية - دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٤.
١٨. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، مطبوعات جامعة الموصل، ١٩٨٦.
١٩. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٤.
٢٠. عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، إطار لفهم ظاهرة الفساد في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٢١. عبد الإله بلقزيز، ورقة عمل، أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي (حلقة نقاشية) مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٢٢. عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٢٣. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكل الاقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٤. عبد المعز نصر، في الدولة والمجتمع، مطبعة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
٢٥. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.م.ن)، (د.ت.ن) ج (٣).
٢٦. مجموعة مؤلفين: الانفجار العربي الكبير، في الأبعاد الثقافية والسياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٢.
٢٧. محمد جابر الانصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مدخل الى فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
٢٨. محمد عبد القادر الحاتم، العولمة ما لها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٥، ص ١٥-٣٠.
٢٩. محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٠. محمد هاشم خواجية، توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الوطن العربي، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
٣١. مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، <https://alraziuni.edu.ye/> تاريخ الزيارة ٢٠/٤/٢٠٢٠.
٣٢. منعم صاحي العمار، الحداثة وأثرها على ترهل الدولة القطرية العربية، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد (٢٥)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠١.
٣٣. مهدي علي ابو فطيم: الربيع العربي، الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، وسائل الإعلام العالمية، بيروت، ٢٠١١.
٣٤. مور بيرجر، العالم العربي اليوم، ترجمة: محي الدين محمد، دار مجلة شعر، بيروت، ١٩٦٣.
٣٥. الموسوعة الحرة: <https://ar.wikipedia.org/wiki> تاريخ الزيارة ٢٥/٦/٢٠٢٠.
٣٦. مجموعة باحثين، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
37. Hamid Dabashi: The Arab Spring, the end post colonialism, Oxford University Press, USA (May 8, 2012)

38. N. Glazer and D. P. Moynihan, *Ethnicity Theory an Experience*, Massachussets Harvard University Press1975.
39. Montserra Guibernau and John Rex, *The Ethnicity Reader, Nationalism and Migration*, (Oxford Polity Press 1999.
40. Nations Unies ،Deparment de l. information ،N°5 New York1995.
41. Nemer Subbah: L'evolution culturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'ecole libanaisev ،no: 76 Lyon ،1950.
42. Said and Saimmons Editors ،*Ethnicity in an International Context* ،(New Brunswick: Transactions books)
43. Svante Ocornell ،Institutions *Identity and Ethnic Confflict* ،*International Experiences and its Implications for the Caucase* ،Nation and Nationalism2: 3 1997.
44. Albert Schnabel ،Preventing Wars Within States ،*What Can Intergovernmental Organisations do in Africa in a Continent Apart?Kosovo* ،*Africa and Humanitarian Intervention* ?Edited by Elizabeth Sidnapolis ،South Africa of International Affairs 2001.